WP

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

تصدر كل يوم اثنين
2022\01\02

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: أحمد عبدالستار | WP-IRAQ.COM | العدد: 147

حول العشائرية.... وحمامات الدم في مدن العراق!

فارس محمود

اندلعت قبل ايام اشتباكات عشائرية مسلحة طاحنة في ناحية السلام التابعة لمحافظة ميسان. وقد قُتِل وأُصيب ما يقارب (٢٠) شخص من شباب العشيرتين المتحاربتين، ثم توالت الانباء بعدها عن معارك اخرى طاحنة بين العشائر في اهوار الجبايش في الناصرية. إن هذا الامر ليس بجديد في مجتمع اليوم. حيث ازدادت الصراعات المسلحة بين العشائر التي تندلع بين فترة وأخرى في مدن العراق ومنها البصرة والناصرية وبغداد بل ووصل الامر الى مدن لم تشهد هكذا صراعات، مثل محافظة ديالى! وكما هو الحال في أغلب الاحيان تندلع تلك الصراعات المسلحة لأتفه الاسباب وأسخفها والتي تذهب بارواح شباب أبرياء لا ذنب لهم ضحية لها. أسبابُ لا تتعلق الا بقلة تعقل اصحابها ونرجسيتهم وسعيهم للاستعراض الفارغ. وفي الغالب يسخر عامة الناس ويتندروا على اسباب نشوب تلك النزاعات.

المجتمع «عشائري»... تصوير مغرض!

يتمحور تفسير مدافعي الطبقة الحاكمة، البرجوازية، من اكاديميين وجامعيين وساسة و«رجالات الدولة» وغيرهم لهذه الاعمال بانها نتاج لهذا المجتمع باعتباره «عشائريا»، وهي امتداداً وانعكاساً له، أي ان المجتمع، وفي الحقيقة اناس المجتمع، أناس من مثلي ومثلك هم المسؤولون عن وجود هذه الظاهرة في المجتمع، او في أحسن الاحوال، يحيلو هذه الظاهرة المفتعلة والمصطنعة الى «الغيب» و«القدر» بوصفها أمراً «أزلياً» طُبِعَ على جبين المجتمع، هكذا كان مجتمعنا وهكذا سيبقى. لا أحد مسؤول عنها، ولا أحد بوسعه أن يزيلها او يغيّرها أو يحذفها من حياة المجتمع. انها «قد» علينا ان نطأطأ الراس له ونبلع جراحه! إن كان لقسم في المجتمع، رجالات العشائر ومن يرمون لهم بفتات خبز السلطة المليشاتية الحاكمة، مصلحة مباشرة في إشاعة مثل هذا التصوير، فان هذه التصورات التبليهية والتحميقية لـ«سادة الفكر» هي من اجل ادامة وضعهم وامتيازات وبقائهم كعبيد، حيث يسعى هؤلاء الى أيجاد مبررات «فكرية» و«نظرية» اجتماعية «عميقة» لتفسير الواقع وتخدم بقاء الوضع الراهن و بقاء ألطبقة الحاكمة، وما أكثرهم في عراق اليوم. حيث يهدف هذا التصوير الى ترسيخ واقع لهم مصلحة فيه، مصالح قسم من طبقة حاكمة، طبقة الرأسمال. وهي تسعى الى حرف أنظار الناس عن حقيقة وواقع الامور، والى طمس الحقيقة الواقعية والطبقية للمجتمع المنقسم إلى طبقتين أساسيتين: سائدة ومسودة، مالكة وغير مالكة، حاكمة وغير حاكمة، تغط احداهما بالثروات والنعم، وأخرى فقيرة ومعدمة ومحرومة. الطبقة البرجوازية وطفيليها من جهة والطبقة العاملة ومعها سائر محرومي وكادحي المجتمع من جهة اخرى. وفي ظل انقسام المجتمع

التتمة ص٢

الهجمة على النساء والحريات الفردية والمدنية هي هوية الاسلام والاسلام السياسي

في مساء أمس المصادف ٣٠ كانون الأول، وقرب محلة «هوانه» في مدينة السليمانية، شن مجموعة من الشباب هجمة على فتاة حضرت لميدان سباق الدراجات النارية.. يتحدثون عن سبب هذه الهجمة هي ملبس تلك الفتاة. بيد ان هذه كذبة كبيرة لهذه الرجعية الاسلامية ومخططي هذا السيناريو المقزز والمخزي، كي يغطوا على حقيقة امور خططهم السخيفة. وإلا ليس ثمة من لا يعلم بالتهديدات والشتائم وملاحقة الاخرين بالصراخ ورمي الحجارة بوصفها من التقاليد وألأساليب الرئيسية للفاشية الاسلامية بوجه مدنية المجتمع والتي بلغت بها داعش حتى جز الرقاب وحرق الناس. وعليه، إن ما جرى أمس هو محاولة مفضوحة للجماعات الاسلامية المنفلتة في الاجواء السياسية لكردستان. وقد فسحت الاحزاب الحاكمة المجال لها لحد الاعتداء بهذا الاسلوب الداعشي والوحشي على النساء والفتيات وتطاول أنيابها الرجعية و الفاشية على المجتمع. ان ما حدث في محلة «هوانه» وتلك الهجمة التي شنت على تلك الفتاة هما إمتداد للحملة التي لجأ لها وشنها الاسلاميون والسلفيون والملالي قذعوا الالفاظ على النساء وحقوقهن ومدنية مجتمع كردستان. انها تأتي بالاخص بعد الحملة الايمانية التي شرع بها رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني باسم «الدفاع عن الاخلاق والسلوكيات الكردية» باغلاق بعض النوادي في المناطق العامة في مدينة سرجنار والتي لاقت ترحيب وتاييد حارين من قبل السلفيين والاسلاميين. إنها حملة ايمانية كي ينال دعم الاسلاميين بوصفهم ورقة سياسية بوجه البارتي يستخدمها لإمالة الميزان لصالح حزبه على حساب الحقوق والحريات الفردية للنساء ومدنية المجتمع. لن تقبل الجماهير المتمدنة والتحررية والعلمانية لمجتمع كردستان دون شك بالسجل الكالح والاجرامي للاسلام السياسي وتياراته وفاشيته التي لجأوا اليها بوجه النساء ومدنية المجتمع ، بل انه مبعث غضبها وسخطها.

ان وجود وافعال وممارسات الاسلاميون وحملة السكاكين وذوي الالفاظ القبيحة هي قصة لا تماثل وتتناقض مع عشرات ومئات الامثلة من القصص اليومية على مدنية جماهير كردستان. ان ترحيب عشرات الالاف بعطلة رأس السنة في مدن كردستان تبين حقيقة ان ليس بوسع هذه المساعي التي لا تنسجم مع المجتمع والتي يقوم بها الاسلاميون وجبهة رجعية المجتمع فرض التراجع على التطلع للحياة والسلوك المدني لجماهير كردستان، وترمي بهما تحت ظل الداعشيين. ان الهجمة على النساء والناشطات النسويات والحقوق الفردية والمدنية وحريات جماهير كردستان وصولاً الى اصدار الاسلاميون والسلفيون الفتاوى تلو الفتاوى يعود للقلق والخوف من مدنية مجتمع كردستان وسماته العصرية، وفي الوقت ذاته هلعهم وخوفهم و ناقوس خطر فنائهم أمام موجة الحركة الثورية لجماهير ايران المنهمكة في رمي قلاع و منابع الاسلاميون والسلفيون وسلطتهم الخانعة في مزبلة تاريخهم الغارق في الجرائم والدم. أيها العمال والشباب والنساء والتحرريون! إن االاسلام السياسي وثقافته وشريعته هم لصقة هجينة قامت بها السلطة البرجوازية الكردية وأحزابها لقمع الجماهير المفقرة والمعطّلة، رقعة هجينة الصقتها بنظام وسلطة فاشلتين وتستخدمها كل مرة بهدف تعديل كل طرف لميزان القوى بينهما لصالحه على حساب حقوق وحريات المراة ومدنية المجتمع. ان البرلمان الكارتوني لهذه الاحزاب بشريعته الاسلامية وقوانينه الخاصة بتعدد النساء، وحكومته المهلهلة بوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، وبقوى مليشياته ومؤسساته الاعلامية التي تلعب دور شرطة أخلاق.... هذه كلها من اجل ادامة عمر الثقافة الاسلامية على المجتمع ولجم التيار التحرري والحركة الاحتجاجية الجماهيرية التي هبت من أجل مطلب الخبز والحرية والرفاه وانهاء عمر هذه السلطة والنظام اللذان استهدفا، ولاربع عقود، حياة الجماهير العمالية والنساء والشباب... وعليه،

التتمة ص٢

حول الماركسية ومكانة الماركسية اليوم!*

منصور حكمت

الصفحة الثانية

قانون العمل

(من «عالم أفضل»، برنامج **الحزب الشيوعي العمالي**)

الصفحة الثالثة

حول الماركسية ومكانة الماركسية اليوم!*

منصور حكمت

* هناك فترات مهمة في تأريخ الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية كانت لها تأثيرات عميقة على مجمل الحركة المسماة بالشيوعية وعلى نفوذ واعتبار الاشتراكية، فمحاكمات عقد الثلاثينات، ونشر الخطاب السري لخروشوف حول فترة ستالين، واحتلال هنغاريا، ومن ثم تشيكوسلوفاكيا كل واحدة من هذه الأحداث تبعتها موجة من الانفصال عن الماركسية والشيوعية خارج حدود الكتلة الشرقية نفسها. أما ما نشاهده اليوم له أبعاد لا يمكن مقارنتها بأي من تلك الأحداث، ما هو تصورك حول هذا المسار السريع لانفصال «الشيوعيين» السابقين عن الماركسية ؟ والى أي حد يستلزم انهيار الكتلة الشرقية إعادة النظر في الماركسية؟

منصور حكمت : إن الماركسية هي نقد قبل أن تكون سلسلة من الأحكام والطروحات. هي نقد المجتمع الرأسمالي. ومن الواضح أن هذا النقد يستند على تحليل عميق لأسس هذا النظام وتناقضاته الداخلية، وبنظري إن الانفصال عن الماركسية يعني انفصالاً عن الحقيقة ، ومجيء ألف اتحاد سوفيتي ورحيله لن يغير شيئاً من انتقادي، كماركسي، للمجتمع القائم ومن تصوري عن المجتمع اللائق بالإنسان الحر وحول القوة الاجتماعية التي ابحث عنها داخل المجتمع الراهن لإقامة ذلك المجتمع، فالماركسية هي رؤية عميقة جداً و منهاج محكم ومنسجم عن المجتمع الرأسمالي. إنها نقد ورؤية قسم معين من المجتمع، أي الطبقة العاملة بالأجر، حول العلاقات القائمة. واعتقد أن التحولات التي تعصف بالاتحاد السوفيتي اليوم ليست وحدها، وإنما جميع الوقائع الاقتصادية والاجتماعية لعالمنا المعاصر، جميع اهتمامات العالم المعاصر و جميع المسائل التي تثار كمسائل رئيسية للمجتمع المعاصر في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، وفي المجالات الأخرىً كالأدب والفن وغيرها، اعتقد بأنها تؤكد كلها يومياً على صحة الرؤية والنقد الماركسي لهذا المجتمع. لقد كانوا يستهزئون بماركس لأنه اعتبر العلاقات الاقتصادية هي التي تحدد الحياة السياسية والثقافية للمجتمع، ولكن إذا

التتمة ص ٢

حول العشائرية.... وحمامات الدم ...

فارس محمود

الطبقي هذا، تسعى الطبقات الحاكمة الى «غض النظرعن هذه الاوضاع وتصويرها بأنها نابعة من ثقافة المجتمع، وكأنهم، بلا حول ولا قوة تجاه مجابهتها وانهائها. عشائرية وعشائرية!

ان العشائرية اليوم في العراق هي ليست عشائرية أوائل القرن المنصرم، المرحلة الاقطاعية، عشائرية علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية. فاليوم، لم يبق مكان «مادي» و«اجتماعي» لتلك العلاقات التي دمرتها البرجوازية وسيّدت علاقات انتاج اخرى محلها، علاقات انتاج رأسمالية صرفة. فإن كانت لها ارضية وأساس في مرحلة تاريخية معينة، فانها تفتقد هذا الاساس والارضية في عالم اليوم. ولهذا، فانها «مفتعلة» و«مصطنعة»، اي هناك قسم من المجتمع لديه مصلحة في اعادة احيائها والابقاء عليها، مثل الدين والأئمة والطائفة و... غيرها ! فالسبب سياسي، يتعلق بالوضعية السياسية أكثر مما هو مرتبط بواقع فعلي لا يمكن القفز عليه! ففي اوائل سبعينيات القرن المنصرم، وبهدف التاكيد على الدولة ودور النظام البعثي بوصفه «أب الدولة» وبناء مجتمع عصري كسائر بلدان العالم المتقدم، سُنَّت القرارات المناهضة للعشائرية وحلّها وانهاء مكانتها في المجتمع، ومن بين هذه القرارات «قرار الغاء الالقاب» في أوائل سبعينيات القرن المنصرم، ولكن حين تردى وضع النظام البعثي واجهزته الامنية والقمعية بعد انتفاضة ١٩٩١، عَمَدَ النظام الى اللجوء للعشائرية واحياء دور ومكانة العشيرة في المجتمع بهدف السيطرة على السخط والمعارضة الجماهيرية له. ردَّ على تردي اجهزته الامنية وانهيار تنظيمات الحزب، حزب البعث، ووجوده الاجتماعي إجمالاً، عبر احياء العشائر ودعمها وتمويلها وكسب ولائات أزلامها، عبر رشوة أزلامها الطامحين للمكانة والسلطة والمال! كوسيلة لاعادة همينة النظام على المجتمع. والشيء ذاته قد جرى بعد ٢٠٠٣. فاستناداً الى إرث البعث هذا، عاظمت الاحزاب وقوى السلطة السياسية القائمة من دور العشائر واشترت ذمم شيوخ العشائر واستمالتهم وذلك لأهداف انتخابية صرف وكسب موالين لهم ايام الانتخابات، وبالاخص ان الاغلبية الساحقة من الاحزاب المليشياتية الحاكمة منبوذة أو مهمشة إجتماعية الى ابعد الحدود. وحتى أحزاب معروفة من مثل حزب الدعوة او المجلس الاعلى فقدت جزء كبير من تنظيماتها بعد فترة قليلة من ممارسة الحكم وانفضاح ماهيتها السياسية والاجتماعية وفسادها ونهبها واجرامها. ولهذا يسعوا، وعبر العشائرية، الى ردم الهوة التي تفصلهم عن الجماهير عبر تقوية العشائرية. وهي، من جهة أخرى، تشكل اليوم «الموعود» بالنسبة للجماعات العشائرية وهي ترى تكالب هذه الجماعات عليها وتعاظم مكانتها وثرواتها ودورها في المجتمع ونهب ثرواته. وبالأخص، ان كلاهما كاحزاب مليشياتية طائفية واسلامية وكعشائر ينهلون من الاناء ذاته، إناء الرجعية والتخلف ومعاداة الانسان والحريات والحقوق وغيرها.

من يدفع ثمن هذه الوضعية؟

مثلما ذكرت، ينهل الطرفان، اي العشائر والاحزاب الحاكمة، من نفس المنبع، يرنون الى الاهداف ذاتها، أهدافاً لا تمت بأية صلة بمصلحة الجماهير العاملة والكادحة، ليس هذا وحسب، بل معادية لحد النخاع لمصالحها وآمال الاغلبية الساحقة من المجتمع. لا يهم هذه الاحزاب والتيارات والجماعات و«مفكريهم» شيوع القيم والعادات والتقاليد البائدة جراء شيوع العشائرية. لا يهمهم وضع المرأة الدوني والعبودي، لايهمهم شيوع قتل النساء أو دفعن ك«ديّة» او تعويض عند الجرائم ولحسم الخلافات، لا يهمهم دفع المجتمع ومدنيته والقيم المتقدمة والانسانية للوراء وشيوع قيم «الدكّة العشائرية» وغياب القانون والثار والقتل وعصبيات قرووسطية وغيرها من قيم بالية. انهم يتعقبون مصالحهم الضيقة حتى ولو على حساب تسييد حركة رجعية تعيد المجتمع قرن للوراء! من يدفع ثمن هذه الوضعية هي مدنية المجتمع والمرأة وكل قوى التحرر والمساواة وكل الساعين الى عالم انساني وراقي. وأولهم، اؤلئك العشرين شخصاً الذي سقطوا في معارك لا ناقة لهم فيها ولا جمل في ميسان، ثم في ذي قار. شباب تستغل العشائر «فورة دمهم» و«قلة بصيرتهم» المعروفة في مثل هذا العمر، شباب تم اغراقهم بالتخلف والجهل و«غسل دماغهم» بقيم العشيرة، شباب لا دولة ولا قانون ولا ... يحميهم، ولهذا يرمون انفسهم بالعشيرة كي تحميهم من انياب مجتمع متكالب وغير انساني وبشع. اذ تزودهم العشيرة بـ«قوة» و«حصن» لا توفره الدولة ولا القانون ولا.... ولهذأ تستغل الاحزاب الحاكمة وتوظف هذا الغياب للدولة والقانون وتكرسه كي تدعم العشائر وتديم وضعية شاذة وغير طبيعية لها مصلحة كبيرة فيها. العشائرية، وتقسيم البشر على اسس عشائرية والتمايز العشائري هو عار بكل ما للكلمة من معنى على بشرية القرن الحادي والعشرين. وطالما هذه النزعة التي تتغذى من السلطة المليشياتية الطائفية والقومية قائمة لن يمكن الحديث عن حياة افضل للمجتمع. ان سبيل كنس هذه النزعة اليوم يمر عبر كنس السلطة المليشياتية الحاكمة، وارساء سلطة تستند الى الانسان نفسه وارادته الحرة والواعية بمعزل عن دين او قومية او طائفة او عشيرة.

الهجمة على النساء والحريات الفردية والمدنية هي...

ينبغي عدم فسح المجال أمام الرجعية الاسلامية من ان تتطاول على المجتمع. ينبغي ان لا نسمح للاسلاميين أن يخنقوا حياة النساء والفتيات وشباب كردستان بانعدام الكرامة والاهانة والذل وهجماتهم وحملاتهم القذرة. على الشبيبة التحررية والجماهير المتمدنة في مردستان أن يتصديا للممارسات الوحشية للاسلاميين وداعشييهم ويعيدوهم الى جحورهم. على جبهة تحرر ومدنية المجتمع، النساء والشباب والعمال والجماهير التحررية طردهم من الساحة بنضالهم الموحد. وان يتصدوا للسلطة والالاعيب السياسية لاحزابها وان لايسمحوا لها ان تدفع بميزان مصالحها ضد بعض على حساب كرامتهم وانسانيتهم وحقوقهم المدنية. ان وضع حد لتطاول الرجعية وابعاد الايادي البغيضة لسلطة الاسلاميين عن حياة النساء والمجتمع مرهون بالنضال من اجل ازاحة هذه السلطة وانهاء هيمنة احزاب الحركة الكردية على حياة المجتمع واحلال سلطة جماهير منظمة في مجالسها. سلطة تؤمن الحرية والمساواة والرفاه للجميع.

الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني

٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

حول الماركسية ومكانة...

منصور حكمت

ما سألت اليوم أي عابر سبيل في الشارع عن سبب تنامي العنصرية والفاشية والنزعة القومية والجريمة وحتى هبوط هذا الشكل أو ذاك من فنون الرسم أو الموسيقى فأنه سيربطها فوراً بالأوضاع الاقتصادية. فالملالي في إيران يرهنون بقاء الدين بدور البنك المركزي و وزارة الصناعة وسعر صرف الدولار مقابل الريال. الجميع يعلم بان المسألة تدور حول الربح وإنتاجية العمل، والجميع يعرفون في سريرتهم أية وسيلة هي الدولة ولماذا تشكل الجيوش وقوات الشرطة. والجميع يعرفون بأن هناك صراعاً دائمياً يدور في قلب المجتمع بين العامل والرأسمالي، بين المتلقي للأجرة والدافع لها . واتضح أن كل ما يمت بصلة للحرية والإنسانية في المجتمع اصبح مرهوناً بقدرة العامل والتنظيم العمالي مقابل الأجهزة الرأسمالية والأحزاب والحكومات التابعة لها. واصبح التطلع والانتظار من المنظمات العمالية أن تكون معارضة للاستغلال والاستبداد، ومعارضة للتمييز، وداعية للرفاه الاجتماعي وغير ذلك، هو التطلع الطبيعي الذي تنتظره الجماهير منها. وصار اسم العامل مرادفاً للحرية والرفاه واسم البرجوازي مرادفاً للتمييز والغزو، وبتصوري كان القرن العشرون، قرناً للماركسية ولانتشار الفهم والتحليل الماركسي للعالم الرأسمالي. لذلك، وبقدر تعلق الأمر بالماركسية كرؤية تدعي المعرفة الحقيقية للمجتمع، فإنني لست فقط لا أرى سبباً لإعادة النظر في هذه الرؤية، بل واعتقد بان التحولات العالمية الأخيرة أثبتت لمئات المرات حقانية هذه الرؤية، غير أن موجة الابتعاد عن الماركسية هذه ليس لها أي ارتباط بحقانية أو عدم حقانية الرؤية والتفسير الماركسي، فهذا المسار مسار سياسي والخيارات سياسية وليست علمية. والأمر ليس بهذه الصورة المشيرة الى أن مع التحولات الأخيرة توهج نور الحقيقة فجأةً، في قلب شخص ما. وصحة أو عدم صحة الرؤية والتفسير الماركسي عن المجتمع لا يلعب هنا دوراً كبيراً واعتقد بأن أولئك الذين يسعون الى تغطية هذا التراجع السياسي لليسار على صعيد اجتماعي واسع بإعادة نظر علمية، هم أبعد ما يكونون عن الرصانة والاتزان، وهم من المتكسبون المرتزقة. فالحقيقة هي أن الهجمة السياسية والأيديولوجية البرجوازية على الماركسية و الاشتراكية، بالاستناد على انهيار كتلة اشتراكية زائفة، قد أوجد ضغطاً سياسياً وإعلاميا كبيراً على الجناح اليساري للمجتمع. وقد انعكس مسار إقبال المثقفين الإصلاحيين في المجتمع على الماركسية الذي ميّز المرحلة الممتدة بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواسط

التتمة ص الاخيرة

للهجوم الوحشي من قبل الذكوريين على النساء والبنات في الاماكن العامة في السليمانية

الشوارع والساحات العامة والمقاهي وساحات وملاعب الرياضة والاسواق كلها حكر على الرجال وفق احكام الممارسات والتقاليد الذكورية وممارسات اعضاء الحركات الاسلامية وعصاباتهم. هدفهم في هذا، اعادة النساء الى بيوتهن وحجرهن في منازلهن، وفرض التصرف على النساء بما يتفق ومع عقلية واذهان وعقيدة عصابات الاسلام السياسي. الهجمة التي تعرضت لها فتاة في ناحية عربت في محافظة السليمانية في الساعات القليلة الماضية حين قام افراد من اتباع هذه العصابات هي دليل على هذا السلوك الذكوري المقيت والمرفوض. لقد هاجم اعضاء من هذه العصابات فتاة في مكان عام، وحاصروها من كل حدب وصوب لحد لم تجد امامها غير القاء نفسها في اول في سيارة اجرة لتنجو بجلدها من هذا السلوك البربري والوحشي بحقها. لقد تهجم هؤلاء المجرمون على الفتاة بحجة نوع الملابس التي ترتديها او المكان الذي تواجدت فيه. ان هذه جريمة في رابعة النهار. وعلى السلطات الامنية التي تمكنت من القاء القبض عدد من الرجال الذين قاموا بالهجمة على الفتاة بانزال اشد العقوبات بهم وعلى السلطات الامنية توفير الخدمات الامنية الكافية ما يكفل حماية النساء واولا بأول من اية هجمة يمكن ان يتعرضن لها من قبل اية عصابات، وتوفير الامان لمواطناتها ومواطنيها للتحرك في المدن بسلام. ان حق الملبس هو حق مدني وخاص وشخصي ولا يحق لاحد التدخل فيه. يجب ان تعي هذا عصابات الاسلام السياسي. وان هذا الحق تدافع عنه الملايين من النساء والرجال. وان استخدام الفتاة لحقها في ارتداء ما تراه مناسبا لها، هو حق لها من غير منازع لا يحتاج الى ادنى درجة من الدفاع عنه. انه حقها الشخصي، حيث انها لم تعتد على احد ولم تخرج على الذوق العام. الممارسات الذكورية لعصابات الاسلام السياسي سيكون مكانها في مزابل التاريخ. النساء والرجال في ايران وافغانستان تقاوم وبضراوة، الاعمال والجرائم التي تقوم بها عصابات هذا التيار. التشبث بالممارسات الذكورية من اجل تثبيت قوى سلطة الاسلام السياسي الذي يتعرض الى ضربات قاهرة في هذه الدول لهو التمسك بحبال ذائبة. ان مصير هذا التيار المعادي للانسانية وللنساء هو السقوط. لانه ضد ارادة الانسان الحرة. انه دفاع عن حرية الانسان، ودفاع عن حرية النساء. دفاع عن احد وابسط الحقوق المدنية للانسان. دفاع عن المساواة بين بني وبنات البشر ومن مختلف الاجناس. لا يحق لاية جهة، واي كانت عقيدتها ان تمارس الارهاب وتفرض سيطرتها بالعنف. سنستمر نحن النساء والرجال معنا، بالدفاع عن حقنا في اختيار الملبس، وحق التواجد في الاماكن العامة في مدننا وفي محلاتنا. وان لم ترق ارادتنا هذه للاسلاميين، فليذهبوا للعيش في الكهوف بعيدا عن مدننا ومدنيتنا.

لقد خرجت النساء في ايران وهي تنادي: الحياة المرأة الحرية. ونحن، دفاعا عن الفتاة التي تعرضت الى تلك الهجمة الشرسة، والى ملايين الفتيات والنساء اللواتي يتعرضن في كل يوم وساعة الى عنف متعدد الاشكال في الاماكن الخاصة والعامة، نهتف معا، ونقف معا ضد العقليات الذكورية والرجعية والمعادية للنساء، لنطالب بالحياة والحرية والامان للنساء.

تحالف امان النسوي.

٣١- ١٢-٢٠٢٢

قانون العمل

(من «عالم أفضل»، برنامج **الحزب الشيوعي العمالي**)

١ - حرية تنظيم العمال الكاملة وبدون قيد أو شرط.

٢ - حرية الإضراب الكاملة وبدون قيد أو شرط. الإضراب العمالي لايحتاج إلى أي أذن من الدولة والجهات الحكومية. دفع الرواتب كاملة أثناء أيام الإضراب. الحق المتساوي للمضربين لتوضيح أسباب إضرابهم والرد على تصريحات الحكومة وأرباب العمل من خلال وسائل الأعلام العامة. يحظر المنع القانوني الاستثنائي للإضراب بأية حجة كانت مثل «المصالح القومية والوطنية»، «الظروف الطارئة»، «ظروف الحرب» وغيرها.

٣ - منع استخدام كاسري الإضرابات أو استعمال القوات العسكرية والانضباطية محل المضربين في جميع المؤسسات، الخاصة منها أو التابعة للدولة.

٤ - حق تعطيل العمل لجميع العمال الذين أوقفوا العمل مؤقتاً احتجاجا على تعامل وممارسات أرباب العمل ومأجور يهم، قضايا سلامة العمل أو ظهور مشكلات طارئة في أماكن العمل، لحين التحقيق في احتجاجهم.

٥ - حرية مراقبة تنفيذ الإضراب أمام المؤسسات. حرية الجميع في الانضمام إلى صفوف مراقبي تنفيذ الإضراب العمالي بغض النظر عن انتسابهم إلى المؤسسة المعنية أو عدم انتسابهم لها.

٦ – الإقرار الفوري ٣٠ ساعة عمل أسبوعية كحد أقصى (٥ أيام عمل بست ساعات يومية)، ٢٥ ساعة عمل أسبوعيا في الأعمال الشاقة وتخفيضها بانتظام خلال ٥ سنوات. ينبغي احتساب وقت تناول الغذاء، مدة محددة للذهاب والإياب من والى العمل، وقت الاستحمام بعد العمل، مدة دروس محو الأمية والتعليم المهني وأوقات إقامة التجمع العام ضمن ساعات العمل.

٧ - عطلة يومين متتاليين في الأسبوع. تبديل أيام العطلة الأسبوعية بأيام السبت والأحد لتتناسق مع أغلبية دول العالم وبالأخص مع الدول الصناعية

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Ahmed. A. AL-Sattar

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY:RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

حول الماركسية ومكانة...

منصور حكمت

السبعينات. والأمر يحتاج الى وقت طويل للتمكن من إجهاض هذه الموجة من الهجوم ويحتاج الى توجيه ضربات عمالية مهمة الى البرجوازية كي يستعيد المثقف البرجوازي تصوره بأن الادعاء بالماركسية يزيد من اعتباره وشعبيته. ومع هذه الحقيقة، يجب أن أؤكد بأن قسماً كبيراً من «الماركسيين» كانوا يتألفون في الواقع من المحتجين والمنتقدين اللااشتراكيين للمجتمع القائم من الذين تجرعوا على مضض كأس الماركسية نتيجة للنفوذ الواسع للماركسية داخل الحركات الاحتجاجية المعادية للرأسمالية. فقد حول القوميون، والاصلاحيون، ودعاة التصنيع في العالم الثالث، ودعاة الاستقلال، و المعارضون للاحتكارات، والأقليات المضطهدة بشكل عام والفئات مختلفة ، الماركسية والاشتراكية الى إطار لإعلان احتجاجها ومطاليبها في المجتمع القائم. بالأمس كانت الصرعة هي الماركسية، فكانوا ماركسيين واليوم «الديموقراطية» هي الصرعة فتراهم جميعاً يتحلقون حولها ويتطلعون الى أن تحقق لهم الديموقراطية ورأسمالية السوق الحرة نفس تلك الأهداف والتطلعات. إن انفصال هؤلاء عن الماركسية في هذه المرحلة أمر وارد واعتقد بأنه أمر مستحسن أيضاً. فهذا الأمر وعلى الرغم من انه يضيق الخناق على الماركسية ، إلا انه يمهد الأرضية والأسس لبلورة شيوعية عمالية وماركسية كلياً في العديد من الجوانب. وبتصوري، ليست هناك ضرورة لإعادة النظر في الماركسية فيما لو جردناها من الكلائش التي أغرقت السوق لعشرات السنين تحت هذا العنوان بهدف المزايدات السياسية المختلفة ، والشيء الضروري هو المساهمة التحليلية والنظرية الجدية للماركسيين على كافة أصعدة النظرية الاجتماعية. فما يزال مكان التفسير الماركسي شاغراً حول الجوانب المختلفة للمجتمع المعاصر والمسارات الحاسمة التي يتخطاها العالم المعاصر الآن، والتمسك بالماركسية كرؤية شمولية للعالم ونظرية اجتماعية لا يعني تكرار الأحكام العمومية للماركسية بشكل معزول عن الأوضاع الاجتماعية. بل يعني المشاركة، كماركسيين، في النضال الفكري لكل مرحلة وإبداء الرأي وطرح التحليلات الخاصة بالمعضلات الجديدة التي يطرحها مسار الحركة التاريخية للمجتمع والنضال الطبقي. إن حاجتنا لا تكمن في إعادة النظر في الرؤية الحقة والراديكالية الوحيدة في المجتمع، بل في استخدام هذه الرؤية في تحليل العالم المعاصر ومعضلاته المتنوعة.

*رد على سؤال في حوار نشر باسم «الماركسية والعالم المعاصر»

قانون العمل

المتقدمة. إجازة سنوية لمدة ٣٠ يوماً كحد أدنى. الإجازات القصيرة الطارئة بدون الخصم من الأجور علاوة على الإجازة السنوية، لغرض متابعة المشكلات الطارئة الشخصية والعائلية. إمكانية تمتع المرأة العاملة، حسب تحديدها، بعطلة لمدة يومين أثناء العادة الشهرية.

٨ - منع العمل الإضافي. ينبغي أن تكون الأجرة العادية للعمال بحدود لا يضطر فيها أي عامل للجوء إلى العمل الإضافي تحت ضغط الحاجة الاقتصادية.

٩ - جعل يوم الأول من آيار عطلة رسمية باعتباره يوم العمال العالمي.

١٠ - جعل ٨ مارس عطلة رسمية باعتباره يوم المرأة العالمي.

١١ - منع كل أشكال العمل - الأجري مثل العمل بالقطعة والعمل بالمقاولة.

١٢ - تحديد الحد الأدنى للأجرة من قبل ممثلي العمال.

١٣ - رفع الحد الأدنى للأجرة آلياً وفقاً لنسبة التضخم.

١٤ - تحديد الحد الأدنى لمعدل الزيادة السنوية للأجور عن طريق التفاوض الجماعي بين ممثلي المنظمات العمالية على صعيد البلاد و ممثلي أرباب العمل والدولة كذلك على صعيد البلاد.

١٥ - الأجور المتساوية للمرأة والرجل مقابل العمل المتشابه.

١٦ - منع دفع الأجور بشكل عيني وغير نقدي. منع تأخير دفع الأجور. منع شتى أنواع الخصم في الأجور والتغريم بذرائع مختلفة. دفع الأجور عن الغيابات المبررة، فترات المرض والنقاهة، أيام الإضراب وكل أشكال توقف الأنتاج لأسباب مختلفة أو بحجج من رب العمل.

١٧ - منع ربط ما يتقاضاه العمال بظروف وشروط غير أداء العمل ذاته (مثل زيادة الأنتاج، الإنتاجية، الانضباط، سقف الأنتاج وغيره). كل ما يتقاضاه العمال ينبغي أن يدفع بشكل أجور، ودون تجزئة.

١٨ - منع العمل الحرفي للأطفال والفتوة دون سن ١٦ عاماً.

١٩ - منع إناطة الأعمال الشاقة بالعاملات الحوامل أو العمال الذين تتعرض سلامتهم للخطر لأسباب بدنية خاصة. حق كل عامل بالامتناع عن أداء العمل الذي يراه مضراً به من الناحية البدنية والروحية.

٢٠ - منع الطرد من العمل. الاستمرار في دفع الأجور التامة لأولئك العمال الذين يتم غلق المؤسسة التي يعملون فيها لحين اشتغالهم في محل جديد وفقاً لآخر اجر تقاضوه. على الدولة توفير الأعمال المشابهة للعمال الذين يفقدون العمل بسبب إغلاق المؤسسات التي يعملون فيها. التعليم المهني الجديد على نفقة الدولة للعمال الذين يتم الاستغناء عن مهنهم وفروعهم بسبب التغييرات التكنولوجية.

٢١ - دفع ضمان البطالة بصورة كافية لجميع الأفراد المستعدين للعمل ممن تجاوزت أعمارهم ١٦ عاماً وفقاً لآخر الأجور المتقاضية. دفع ضمان بطالة كافية وسائر النفقات الضرورية لجميع الأفراد غير القادرين على العمل لأسباب بدنية أو نفسية.

٢٢ - جعل سن التقاعد للمرأة والرجل ٥٥ عاماً أو بعد قضاءهم ٢٥ عاماً في العمل (١٨ عاماً في الأعمال الشاقة). ينبغي أن يكون الراتب التقاعدي معادلا لأعلى الأجور التي تقاضاها الشخص أثناء عمله. تعديل الضمان التقاعدي وفقاً لارتفاع مستوى الأجور.

٢٣ - تأمين السلامة والظروف الصحية في أماكن العمل وتقليل مخاطر العمل إلى أدنى الحدود الممكنة، بدون إجراء أي تقشف، وبالاستفادة من التسهيلات والإمكانات الأكثر تطورا المستخدمة على الصعيد العالمي. المراقبة وإجراء الفحص الطبي المنظم بوجه المخاطر وأمراض المهنة والناجمة عن العمل، من قبل المراجع الطبية المستقلة عن أرباب العمل، على نفقة أرباب العمل والدولة.

٢٤ - التأمين الكامل للعمال بوجه الإصابات والأضرار الناجمة عن العمل، سواء التي يحدث منها في أماكن العمل أو خارجها بدون الحاجة لأثبات قصور رب العمل أو الإدارة من قبل العامل. دفع الحقوق التقاعدية الكاملة للعمال اللذين يفقدون القدرة على العمل نتيجة للصدمات الناجمة عن العمل.

٢٥ - تشكيل هيئات التحكيم وحل الخلافات من الأفراد المنتخبين من قبل العمال.

٢٦ - تنظيم وتنفيذ المقررات الداخلية للمصانع والوحدات الاقتصادية والإنتاجيةمن قبل ممثلي العمال المنتخبين.

٢٧ - تشكيل هيئات التفتيش العمالية لمراقبة تنفيذ قانون العمل بشكل صحيح على نطاق البلاد بأسرها وفي سائر الوحدات والمؤسسات، من ضمنها مجال العمل المنزلي.

٢٨ - التزام رب العمل بالتشاور مع ممثلي العمال بصدد أي قرار يمس بشكل أساسي أساليب العمل، ساعات العمل، أماكن العمل وأعداد العمال المستخدمين.

٢٩ - حق ممثلي العمال في تفتيش مكاتب المؤسسات التي يعملون فيها. على رب العمل وضع كافة المعلومات التي يحتاجها العمال في هذا التفتيش تحت تصرفهم.